

الانقلاب يرفع أسعار البنزين مجدداً والمصريون في انتظار موجة غلاء جديدة



الجمعة 23 يوليو 2021 01:56 م

أعلنت لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية، المعنية بمراجعة وتحديد أسعار بيع بعض أنواع الوقود في مصر بشكل ربع سنوي، اليوم الجمعة، زيادة أسعار بيع البنزين بكل فئاته للمرة الثانية خلال ثلاثة أشهر، والسابعة منذ استيلاء عبد الفتاح السيسي على الحكم عام 2014، وذلك بقيمة 25 قرشاً للتر على خلفية تجاوز سعر خام "برنت" عتبة 72 دولاراً للبرميل.

كانت لجنة تسعير المنتجات البترولية قد قررت تأجيل إعلان قرار زيادة أسعار البنزين في السوق المحلية الذي صدر في الأول من يوليو الجاري، لحين انتهاء إجازة عيد الأضحى المبارك تجنباً للغضب في الشارع خلال إجازة العيد، على غرار ما حدث في إبريل/نيسان الماضي، حين أعلنت اللجنة الزيادة في أسعار البنزين عقب انتهاء شهر رمضان.

وشمل قرار اللجنة رفع سعر بنزين (80 أوكتان) من 6.5 إلى 6.75 جنيهات للتر، وبنزين (92 أوكتان) من 7.75 إلى 8 جنيهات للتر، وبنزين (95 أوكتان) من 8.75 إلى 9 جنيهات للتر، وتثبيت سعر بيع السولار عند 6.75 جنيهات للتر، لما له من تأثير مباشر وغير مباشر على وسائل النقل، وأسعار السلع الغذائية، وكذلك سعر بيع المازوت للقطاع الصناعي عند 3900 جنيه للطن.

وعزت اللجنة قرارها إلى التذبذب الشديد في الأسعار العالمية، نتيجة الأوضاع المرتبطة بتفشي جائحة كورونا، وتخفيض الإنتاج من الوقود، مبينة أن سعر خام "برنت" ارتفع بنسبة 12% نتيجة العرض والطلب على الاستهلاك، مقابل ثبات سعر صرف الجنيه أمام الدولار خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وتقضي المعادلة السعرية لأسعار البنزين في مصر بتعديل الأسعار بما لا يتجاوز نسبة 10% (معوداً وهبوطاً)، استناداً إلى ثلاثة عوامل رئيسية، هي السعر العالمي لبرميل النفط، وسعر صرف الجنيه أمام الدولار، ومقدار التغير في عناصر الكلفة، في وقت توقعت فيه الحكومة أن يبلغ متوسط سعر البرميل من خام "برنت" 60 دولاراً في موازنة العام المالي 2021-2022.

وتفرض وزارة المالية رسماً ثابتاً بقيمة 30 قرشاً على كل لتر مبيع من البنزين بأنواعه، و25 قرشاً على كل لتر من السولار، وهو بمثابة "ضريبة مقطوعة" تفرضها الحكومة على المنتجات البترولية، بغرض تثبيت سعر البيع محلياً في حال تراجع أسعار الوقود العالمية عوضاً عن خفضه للمواطنين، وفي المقابل رفع السعر على المواطنين مع كل زيادة في أسعار خام "برنت" عالمياً.

وخلال الأعوام السبعة الماضية، ارتفع سعر اللتر من بنزين (80 أوكتان)، والذي يطلق عليه وقود الفقراء في مصر، من 0.8 جنيه للتر إلى 6.75 جنيهات، بنسبة زيادة 740%، وبنزين (92 أوكتان) من 1.85 جنيه إلى 8 جنيهات، بنسبة زيادة 330%، فضلاً عن زيادة سعر أسطوانة البوتاغاز المعدة للاستهلاك المنزلي من 8 جنيهات إلى 65 جنيهات، بنسبة أكثر من 700%.

يذكر أن وزارة الكهرباء قد طبقت زيادة جديدة، هي الثامنة على التوالي منذ عام 2014، في أسعار استهلاك الكهرباء للمنازل بنسب تتراوح بين 8.4% و26.3%، سواء لاستهلاك بطاقات شحن عدادات الكهرباء مسبقة الدفع والذكية، أو لفواتير يوليو الجاري للعدادات التقليدية، على الرغم من خلو الموازنة من أي مخصصات لدعم الكهرباء في العامين الماليين 2020-2021 و2021-2022.

وعادة ما تتسبب الزيادات المتوالية في أسعار البنزين والكهرباء في رفع أسعار السلع الأساسية والخدمات العامة في مصر، وبالتالي التهام الزيادات الأخيرة في رواتب العاملين في الجهاز الحكومي مع بداية العام المالي، والتي تراوحت بين 400 جنيه و1400 جنيه شهرياً، مع العلم أن هذه الزيادات لم تشمل القطاع الأكبر من العاملين في مصر "القطاع الخاص".